أ . د./ ماجدة على صالح
أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

الدبلوماسية الاقتصادية

والفرق بينها وبين بعض المفاهيم المتشابهة

مقدمة :

تُعد الدبلوماسية الاقتصادية عنصرًا مهمًا من عناصر القوة الناعمة للدولة، وهو المفهوم الذى صاغه باقتدار عالم السياسة الأمريكى «جوزيف ناى» وأكد من خلاله دور القوة الناعمة فى دعم وتنفيذ عدد من أهداف الدول سواء فى مجال العلاقات الدولية أو السياسات الخارجية .[١]

فالدبلوماسية الاقتصادية من أهم وسائل السياسة الخارجية وأكثرها عملية فى الألفية الثالثة، فهى تعبر عن وسائل تنفيذ أهداف السياسة الخارجية بوسائل مرنة متجددة. وتقدم هذه الورقة البحثية موضوع «الدبلوماسية الاقتصادية» من خلال أربع نقاط أساسية تلقى ضوءًا مختصرًا على جوانبه وهى: (المفهوم، العناصر، المستويات، والأدوات).

أولًا : مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية :

تتمثل الدبلوماسية بشكلها الشامل فى العملية التى تقيم من خلالها الدول علاقاتها الخارجية؛ إذ أنها وسيلة الحلفاء للتعاون وأداة الخصوم لحل النزاعات دون اللجوء إلى القوة.[٢] لا يمكن اعتبار مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية شكلًا جديدًا تمامًا من أشكال الدبلوماسية فكثيرًا ما كانت تُعد جزءًا من أجزاء الدبلوماسية التقليدية.

وقد برز مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية بشكل واضح على الساحة السياسية الدولية فى الفترة التالية للحرب العالمية الثانية لأسباب عدة من أبرزها محاولة مجموعة من الدول الكبرى وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إنشاء مؤسسات دولية ينصب هدفها الأساسى فى إعادة تنظيم الشئون الاقتصادية لعديد من دول العالم من خلال آليات عدة أبرزها التجارة والاستثمار مع إيجاد المجالات الكفيلة بذلك والعمل على إزالة المعوقات التى قد تظهر.

تعريف الدبلوماسية الاقتصادية :

لا يوجد اتفاق محدد من قبل المختصين بالعلاقات الاقتصادية الدولية حول المفهوم؛ هناك من ضيق المفهوم بحيث جعله مقصورًا على نواح معينة، وهناك من اتجه لتوسيعه ليشمل عديدًا من النواحى. ومن أمثلة تعريفات النوع الأول من ذهب إلى أنها عبارة عن الأنشطة الدبلوماسية التى تستند بصورة أساسية للعامل الاقتصادى فى مجال التعامل السياسى؛ وهو التعريف الذى قصر الدبلوماسية الاقتصادية فى الأدوات الاقتصادية فقط. وهناك من ذهب إلى أنها الدبلوماسية القائمة على المساعدات الاقتصادية حيث قصرها فقط على المساعدات الاقتصادية المقدمة إلى الدول.

وفى مقابل هذه التعريفات السابقة التى ضيقت المفهوم؛ وُجدت تعريفات أخرى وسعت من نطاقه منها التعريف الذى ذهب إلى أن الدبلوماسية الاقتصادية تتعلق بالمسائل السياسية التى تستخدم الموارد الاقتصادية كمكافآت أو عقوبات من أجل تحقيق أهداف بعينها فى السياسة الخارجية، فيما يُطلق عليه تسخير الاقتصاد بكل الوسائل فى خدمة الأهداف السياسية للدول؛ حيث تشمل الدبلوماسية الاقتصادية بهذا جميع القضايا الاقتصادية بين الدول وأبرزها: التجارة والاستثمار وفتح الأسواق، والاتفاقات التجارية.

وعليه يمكن القول إن الدبلوماسية الاقتصادية هى استغلال كل ما تتيحه الدبلوماسية من وسائل للتعاون بين الدول لتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية فى الوقت نفسه سواء كانت هذه الوسائل تعاونية أو صراعية تحقيقًا للأهداف المتعددة للدول والمؤسسات الأجنبية وكذلك رجال المال والأعمال.[٣]

وبعد أن تم تعريف الدبلوماسية الاقتصادية يمكن فى هذا الصدد تبيان الفارق بينها وبين بعض المفاهيم الأخرى التى قد تكون متشابهة معها وأبرزها ثلاثة مفاهيم أساسية هى مفاهيم الدبلوماسية التجارية والدبلوماسية المالية والدبلوماسية الرقمية .

تعريف الدبلوماسية التجارية :

الدبلوماسية التجارية هى الدبلوماسية الخاصة بتبادل السلع والخدمات عبر الأسواق، حيث تنصب بذلك على صياغة السياسات التجارية للدول من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف والمشاورات التجارية وتسوية المنازعات. وهى لا تشمل إدارة المساعدات الاقتصادية، أو إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية مع المنظمات الاقتصادية الدولية وهى الأنشطة التى تقع ضمن مجالات نشاط الدبلوماسية الاقتصادية . [٤]

تعريف الدبلوماسية المالية :

تنصب الدبلوماسية المالية على الوصول لاتفاق ملزم لكل الدول الكبرى ذات العملات العالمية الرئيسية من أجل ألا تتبع سياسة نقدية تؤثر على أسعار صرف العملات وتأكيد ترك أسعار صرف هذه العملات لقوى السوق الممثلة فى العرض والطلب، وفى هذا الإطار تنتهج الدول سياسة نقدية موحدة تجاه أسعار الصرف وإن كان لم يتم التوصل لهذا الاتفاق حتى تاريخه . [٥]

تعريف الدبلوماسية الرقمية :

أُضيف مؤخرًا لقاموس الكلمات التى يتم نحتها ليل نهار فى العالم اليوم مصطلح الدبلوماسية الرقمية وهو مفهوم يُعبر عن دبلوماسية حقيقية يقودها سفراء حقيقيون يتمثلون فى الشركات الكبرى العملاقة والمنظمات والجماعات وحتى الأشخاص حيث تمارس هذه القوة تأثيرًا كبيرًا متزايدًا فى العلاقات الدولية، الأمر الذى جعل البعض يذهب إلى تجاوز القوة التأثيرية لكثير منها إلى القوة التأثيرية للدول العظمى فى العالم. وعلى الرغم من أن المصطلح مازال لم ينتشر إلى تاريخه انتشارًا كبيرًا فى القاموس الدبلوماسى والسياسى فإن المفهوم نفسه أصبح له دور كبير فى عالم اليوم حيث أصبحت تقوم الدبلوماسية الرقمية بدور كبير فى عدد كبير من الأمور أبرزها رسم العلاقات بين الدول والشعوب من خلال قنوات جديدة ومُحدَّثة تمارسها الشركات الرقمية الكبرى والمنظمات الكبرى التى لها أسلوبها الخاص وأدواتها المتعددة، من أبرز مميزات الدبلوماسية الرقمية السرعة وقوة التأثير فى الاتجاه الذى ترغبه إلا أنه يُعد من أبرز سلبياتها عدم وجود قانون دولى إلى تاريخه يحدد عملها واستخدامها الوسائل التى تسعى من خلالها لتحقيق هدفها الرئيسى وهو الربح السريع الذى أسهم فى تحويل بعض الشركات الرقمية لشركات عملاقة. وعليه فقد أصبحت هذه الشركات العملاقة محددًا أساسيًا لمعالم ما أطلق عليه الثورة الدبلوماسية الرقمية الجديدة التى عملت على تغيير عديد من قواعد وأساليب السياسات الخارجية للدول وأدخلت لاعبين جددًا للساحة الدبلوماسية أصبحوا يمارسون دورًا تنافسيًا كبيرًا مع قوة الدول والمنظمات الدولية، الأمر الذى يمكن أن يمارس آثارًا سيئة على سياسات عديد من الدول خاصة الدول النامية . [٦]

ثانياً : عناصر الدبلوماسية الاقتصادية

تتكون الدبلوماسية الاقتصادية من ثلاثة عناصر أساسية تتمثل فى: [٧]

١- إيجاد البيئة السياسية الملائمة لتحقيق الأهداف.
٢- الاعتماد على العلاقات والنفوذ السياسى لتحقيق الأهداف المرجوة فى مجالات التجارة والاستثمار وفتح الأسواق.
٣- استخدام العلاقات الاقتصادية لتحقيق التعاون فى المجالات المختلفة خاصة فى المجال الاقتصادى.

ثالثاً : مستويات الدبلوماسية الاقتصادية [٨]

تتعدد مستويات الدبلوماسية الاقتصادية طبقًا لعدد الأطراف المشاركة حيث يقسمها عدد كبير من المحللين إلى مستويات ثلاثة:

١- الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية: وهى من أبسط وأسهل المستويات، وتمتد لكل المجالات المؤثرة على العلاقات الاقتصادية. وهو مستوى وإن كان جيدًا وإيجابيًا فى مجال تعزيز العلاقات الثنائية الاقتصادية، إلا أنه يعطى نتائج نسبية فى إطار العلاقات الاقتصادية بين الدول وهو ما يبرز فى حالة اختلاف المستوى الاقتصادى عندما تتعامل دولة متقدمة مع أخرى نامية أو أقل نموًا وهنا تميل كفة الميزان إلى الدول المتقدمة نظرًا للشروط التى تفرضها على الدول النامية أو الأقل المتعاملة معها.
٢- الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية والجماعية وهو أكثر تشعبًا وتعقيدًا من المستوى الأول وهو فى معظم الحالات يكون فى إطار تجمع جغرافى إقليمي يضم غالبًا الدول ذات مراكز اقتصادية غير متفاوتة بصورة كبيرة ومن شأن هذا المستوى زيادة قوة الدول الداخلة فيه.

٣- الدبلوماسية الاقتصادية المتعددة الأطراف وهو يُعد مستوى أكبر تعقيدًا من المستويات السابقة، ولا يسهل تحقيقه نظرًا لهدفه العام الذى يتمثل فى جمعه عديدًا من الأنظمة المتنوعة يفترض أن تعمل ضمن إطار واحد مثل صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير على سبيل المثال.

وعادة ما يظهر فى هذا المستوى عديد من الخلافات سواء بين الدول المتقدمة والنامية، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية.

رابعاً: أدوات الدبلوماسية الاقتصادية

توجد أدوات عدة ليس هذا مجال التفصيل بخصوصها تتراوح ما بين كونها وسيلة الحلفاء للتعاون وأداة الخصوم لحل النزاعات دون اللجوء للقوة. ولكن يمكن الإشارة إليها بصورة سريعة تتمثل فى:التعريفات الجمركية، المساعدات الخارجية، الاندماج الاقتصادى الذى قد يكون مقدمة لاندماج سياسى كمجالات للتعاون؛ والقيود النقدية، المقاطعة الاقتصادية، الحظر الاقتصادى، تجميد أو تأمين الأرصدة، تخفيض قيمة العملة كمجالات للنزاع. (٩)

ووفقًا لما سبق فقد أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية من أهم أدوات التعامل الدولى فى السياسة الخارجية تستخدمها العديد من الدول المتقدمة والنامية وأبرزها: الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين بالإضافة الى كل من مصر وتونس والمغرب؛ حيث قربت العولمة الاقتصادية العلاقة بين الاقتصاد والدبلوماسية من خلال علاقة طردية؛ فالفاعلية الدبلوماسية حملت نجاحًا للدبلوماسية الاقتصادية والعكس صحيح، وعليه تزيد قوة الدول فى عالم اليوم من خلال الفاعلية الدبلوماسية؛ وكذلك من خلال العلاقات الاقتصادية الناجحة تتعزز قوة ونفوذ الدول وتأثيرها فى الساحة الدولية. (١٠)

المراجع :

١- لمزيد من التفاصيل حول القوة الناعمة انظر، جوزيف ناى، القوة الناعمة: وسيلة النجاح فى السياسة الدولية ، ترجمة: دكتور محمد توفيق البجيرمى – السعودية: العبيكان، ٢٠١٥.

٢- انظر تعريفات عدة للدبلوماسية منها: على حسين الشامى، الدبلوماسية: نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، ط١ – دار الثقافة، عمان، ٢٠٠٩، ص ٢٩ وما بعدها.

٣- مارتن جريفيشس، تيرى أوكلاهان، المفاهيم الأساسية فى العلاقات الدولية، المفاهيم الأساسية فى العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبى، ٢٠٠٨، ص ٢٠٢– ٢٠٥، دانا على صالح، يعقوب مهدى عارف، دور الدبلوماسية الاقتصادية فى مجال التعاون والصراع الدوليين «دراسة نظرية»، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، المجلد الثانى، العدد الثالث، حزيران ٢٠٠٩ مستخرج من خلال الرابط: www.doi.org.

4- kamel mouloudj, the role of commercial diplomacy in industrial exports promotion in the post covid-19 era. Papers.ssrn.com تاريخ الدخول الاثنين ٧-١١-٢٠٢٢.

٥- أحمد الألفى، الدبلوماسية المالية، ٣٠ يناير ٢٠١٩، تاريخ الدخول: ٩-١١-٢٠٢٢، و https://www.cashnewseg.com
joseph yackley, bankrupt: financial diplomacy in the late nineteenth-century middle east, the faculty of the division of the humanities: the university of Chicago, march 2013

٦- عائشة بوعثيبة وخيرة ويفى، «الدبلوماسية الرقمية وبناء الصور الذهنية عبر وسائل التواصل الاجتماعى: دراسة لبعض التجارب العالمية»، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية / م ٣، ديسمبر ٢٠١٩، ص ٢١-٢٥، و
olubu kola sadesina, «foreign pdic in an era of digital diplomacy», African journal for the psychological study of social issues, vol19. N3, 2016. P180-185

٧- عماد حبيب، الدبلوماسية الاقتصادية ط١، سوريا: دار المرساه، ١٩٩٦، والموسوعة السياسية مستخرج من الرابط :
litical – encyclopedia.net.
تاريخ الدخول ١-١-٢٠٢٢. وسرى موفق مقصود، الدبلوماسية الاقتصادية مستخرج من الرابط :
research gate.netwww..

٨- المرجع السابق.

٩- طاب الجمعى وسيم، حموتن على، دوار ابراهيم، «دور الدبلوماسية الاقتصادية الصينية فى تعزيز مكانة الصين كقوة اقتصادية عظمى»، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، عدد٥، رقم ٢، ص ص ٢-١١.

١٠- للاطلاع على الدبلوماسية الصينية على وجه الخصوص انظر: جيرمى جيرلك، الدبلوماسية الاقتصادية الصينية: الحزام والطريق فى الخليج العربى ... التحوط الإستراتيجى وسط التنافس الإقليمى السعودي الإيراني، ترجمة مريم المهنا، (سلسلة دراسات مترجمة، الكويت، ٢٠٢١).